
۱۸۲۵

رسالة في التوحيد على طريق المتكلمين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الواحد الفرد القديم البصير
السميع العليم ونصلي على صاحب الخلق العظيم احمد المحمود و
آله مهابط الوحي اولي النهى والتعظيم وبعد يقول سيدنا
ومولانا العلامة جامع المعقول والمنقول حاوي الاصول
والفروع انموذج السلف والحبر الخلف محمد حسين ابن عبد الباقي
ابن محمد حسين بن محمد صالح بن عبد الواسع بن محمد صالح بن
اسمعيل بن عماد الدين العلوي الحسيني بلغه الله اماله
في الدارين ومد عمره اعلم ان معنى واجبيته تعالى وتوحيده
المقدمة الاولى لايتم الا بخمسة مقدمات الاولى ان واجب الوجود مجرد
الوجود اي لايمكن ان يكون له حقيقة غير الوجود لانه لو
كان له حقيقة غير الوجود مثل كونه انسانا مثلا او غيره

من الحقايق لكان موجوديته باعتبار ارتباطه بنحو من انحاء
الارتباط بالوجود فلا يكون تلك الحقيقة في حد ذاتها
بدون انضمام الوجود اليها موجودة فيكون محتاجة
في كونها موجودة الى امر غير ذاتها وهي الوجود فيجب
المقدمة الثانية ان لا يكون واجب الوجود هذا خلف فاذن لزم ان يكون
نفس حقيقة الوجود والثانية ان يكون هذا الوجود
وجودا ثابتا لنفسه وذاته لا وجودا ثابتا لغيره عن الحقايق
وهو ظاهر لانه لو كان ثابتا لغيره من الحقايق لا يكون
تلك الحقايق واجب الوجود لما مر في المقدمة الاولى
ولا هذا الوجود لان هذا الوجود ليس امرا ثابتا لنفسه
بل هو امر ثابت لغيره مثل الحرارة الثابتة للنار فكما ان
النار يقال لها انها حارة ولا يقال لنفس الحرارة انها
حارة لكون الحرارة امرا ثابتا لغيرها من الحقايق في حد
نفسها فكذلك وهذا الوجود فانه ليس ثابتا لنفس ذاته
بل الحقيقة غيره من الحقايق فيكون الموجود بهذا الوجود
تلك الحقيقة لا نفس هذا الوجود فثبت كون واجب الوجود

المقدمة الثالثة

٦٤

وجود اصرفا ثابتا لنفس ذاته لا لحقيقة غير ذاته والثالث
ان يكون تعينه بنفس ذاته بحيث لا يحتاج الى امر غير ذاته
تميز عن ما عداه لان التعين المغاير اما ان يكون ثبوته
للذات مستندا الى الذات وهو محال لان الذات اذا
لم يكن بذاتها متعينا فكيف يكون سببا للتعيين والبديهة
حاكمة باستحالة هذا وان كان ثبوته للذات مستندا
الى الغير لزم ان يكون الواجب المتعين معلولا للغير
هذا ايضا محال فيجب ان يكون الوجود الواجبي منحصرا
في شخص واحد ولا يحتمل ان يكون له تعينان لانه لو كان
له تعينان فلا يمكن ان يكون كل واحد من التعينين عين
ذاته لانهما امران ليس احدهما عين الاخر لانه ان كان
احدهما عين الاخر فليسا باثنين بل هما واحد فيكون واجب
الوجود واحدا وقد فرضناه اثنين واذا لم يمكن كون كل
واحد من التعينين عين ذاته فاما احدهما عين ذاته و
الاخر مغاير لذاته او كل منهما مغاير لذاته وقد علمت ان
التعين المغاير لا يمكن ان يكون تعينا له فلزم ان يكون منحصرا في تعين

واحد

لا يخفى انه يعلم ان التوحيد من هذه المقدمة فقط من دون الاحتياج الى سائر المقدمات فتدبر منه

المقدمة الرابعة

واحد وهو عين ذاته والرابعة ان يكون هذا الوجود
اي الوجود الخاص الذي هو عين ذات الواجب تعالى معنى
حقيقيا واحدا ولست اعني ان يكون واحدا بالعدد حتى يقال
انه بعد هذا اي حاجة الى الدليل على التوحيد بل واحد
بالمعنى لانه لو كان هذا المعنى متعددا فلا يخلو اما ان يكون
المعنيان المذكوران يصدقان عليهما انهما موجودان واجبان
متعينان اولا والثاني باطل بالبديهة وخلاف المفروض
وعلى الاول لا يخلو ايضا اما ان يكون بينهما اشتراك في
احد الامور الثلاثة سواء كان في ذاتي او عرضي او لا يكون
كذلك وعلى الثاني يلزم خلاف المفروض وعلى الاول لا يخلو
ايضا اما ان يكون بينهما اشتراك في امر ذاتي او عرضي وعلى
الاول يلزم التركيب لانه لا يخلو حينئذ اما ان يكون لكل
من المعنيين مفهوم يغاير مفهوم الاخر ويشتركان في احد من
الامور الثلاثة او لا يكون كذلك اي بان يكون كل واحد منهما
عين الاخر ولا امتياز بينهما الا بالاعتبار فعلى الاول يلزم
التركيب وهو ظاهر لان كل منهما مخالف للاخر من حيثية

[illegible]

ومشارك من حيثية اخرى فما به الاشتراك مغاير لما به الامتياز
فكل منهما مركب وعلى الثاني تم التوحيد وثبت المطلوب
وعلى تقدير ان يكون كل واحد منهما مخالفا للاخر بامور خارجة
عارضة نقول لابد لعروض تلك الامور من علة لان كل ما
يغاير الشيء فثبوته له او حمله عليه او ماشئت فسمه لابد
له من علة ولا يخلو اما ان تلك العلة نفس تلك الحقيقة
المشتركة او وجودها بما هو وجود او غير الحقيقة المشتركة
والوجود المشترك والتوالى باسرها باطلة اما انه لا يمكن
ان يكون تلك العلة نفس تلك الحقيقة او وجودها بما هو
وجود فلانه يلزم ان يكون لكل منهما ما للاخر فلا يكون مخالفا
له والمفروض خلافه واما انه لا يمكن ان يكون تلك العلة

لايخفى انه يمكن اثبات التوحيد بهذه المقدمة بدون الابتناء على سائر المقدمات منه

غير الحقيقة المشتركة والوجود المشترك فلانه يلزم ان
يتوقف ذات كل واحد منهما او وجوب وجوده الخاص على
غيره فلا يكون واجبا لذاته هذا خلف هذا وعلى الثاني
وهو ان لا يكون بينهما اشتراك في امر ذاتي بل يكون اشتراكهما
في امر عرضي لازم لهما ونفرض ذلك وجوب الوجود مثلا

فحينئذ

فحينئذ نقول لا يخلو اما ان يكون ذلك الامر منتزعا من
نفس كل واحد من تلك الذوات بدون صفة اخرى واعتبار
اخر او لا يكون بان لا يكون انتزاعه من نفس الذات او كان و
لكن لا مطلقا بل باعتبار حيثية اخرى اية حيثية كانت و
على الثاني يلزم كونه ممكنا اذ لا نعني بالممكن الا ما لا يكون
في حد نفسه موجودا او واجبا بل بسبب امر عارض ومبدا
خارج وعلى الاول لا يخلو ايضا اما ان يكون مشتركا لفظيا
بينهما او معنويا وكلاهما ممتنع اما الاول فلانه لابد ان
يكون معنى واحدا اما بالبداهة او بالقول بان الدليل الذي
ذكره القوم لاثبات الاشتراك المعنوي جار فيه ويدل
على ذلك ايضا واما الثاني فلانه لاشك ان المعنى الواحد
لا يمكن ان ينتزع من انواع مختلفة غير مشتركة في ذاتي
فان نسبة وجوب الوجود اليهما على ذلك التقدير نسبة
المعاني المصدرية الذاتية الى الماهيات كنسبة الانسانية
الى الانسان والحيوانية الى الحيوان حيث انهما منتزعة من
نفس تلك الماهيات بدون صفة اخرى واعتبار اخر

فالضرورة قاضية بان الانسانية مثلا لايمكن ان ينتزع
من انواع مختلفة غير مشتركة فى ذاتى بل لابد ان ينتزع من
امر هو فى حد نفسه انسان وكذا الحيوانية فعلم من هذا و
تبين ان وجوب الوجود لايمكن ان يكون من الاعراض اللازمة
لاشياء لها ماهية غير معنى واجب الوجود ولا يلزم ان
تكون تلك الاشياء مشتركا فى امر ذاتى كما قد عرفت واذا
كانت كذلك يلزم التركيب كما عرفت فى الشق الاول من
هذا الترديد هذا فان قلت ينتقض ذلك بالوجود المطلق
فانه ينتزع من حصص الوجود او افراده التى فى الممكنات
ومن ذات الواجب تعالى على ما هو راى الحكماء من ان ذاته
تعالى عين وجوده الخاص القائم بذاته والوجود المطلق
عرضى له ينتزع من نفس الذات قلت انا لا ندعى ان كل امر
عرضى واحد لايمكن ان ينتزع من انواع مختلفة غير مشتركة
فى ذاتى ليرد ذلك بل قلنا ان المعنى الواحد الذى يكون
نسبته الى جميع الحقايق نسبة المعانى المصدرية الذاتية
الى الماهيات ومنتزعة من نفس تلك الماهيات بدون ضم

اخرى

اخرى او باعتبار اخر لايمكن ان ينتزع من انواع مختلفة غير مشتركة
فى ذاتى والوجوب فيما نحن فيه كذلك واما الوجود المطلق
وان كان ينتزع من نفس ذات البارى تعالى لكنه ينتزع من
حصص الوجود او افراده التى فى الممكنات لا عن نفس تلك
الماهيات فقط بل باعتبار اخر وصفة اخرى ولا يلزم من
ذلك ان يكون بينهما اشتراك فى ذاتى وانما يلزم ذلك
لو كان الوجود المطلق منتزعا من نفس ذاتين بسيطتين
بلا اعتبار اخر وصفة اخرى وليس فليس وايضا قلنا ان
الاعراض اللازمة لاشياء لايمكن ان ينتزع من انواع مختلفة
غير مشتركة فى ذاتى كما فى ما نحن فيه اى الوجوب لا كل امر
عرضى ليرد ذلك ولا شك ان الوجود ليس من الاعراض
اللازمة لجميع الاشياء والا لزم ان لا يكون ممكن وهى
ما يكون طرفاه اى وجوده وعدمه على السواء فافهم بقى
ههنا شق اخر وهو ان لا يشتركا فى شئ اصلا لا فى امر ذاتى
ولا عرضى فنقول بعد تسليم ذلك وتصوير هذا الامر و
عدم امتناع ذلك يجب ان لا يصدق عليهما انهما اثنان

لافى موضوع اذ حينئذ يلزم اشتراكهما فى معنى الجوهرية
المقول عليهما بالسوية وليس لاحدهما اولا وللثانى اخر
فهو جنس لهما والمفروض عدم اشتراكهما فى شئ اصلا هذا
خلف واذا وجب ان لا يصدق عليهما الّا انهما قائمان لا فى
موضوع كان احدهما قائما فى موضوع فيكون ليس بواجب
الوجود صرح بذلك الشيخ فى الهيات النجاة فافهم فثبت
مما ذكرنا ان الوجود الخاص الذى يكون عين ذات الواجب
تعالى لا يمكن ان يكون معنى متعددا بل لا بد ان يكون معنى
حقيقيا واحدا وحينئذ نقول لا يخلو ايضا اما ان لا يمكن
جواز التعدد فى هذا المعنى الواحد اصلا بل يكون معنى
جزئيا حقيقيا ممتنع الصدق على كثيرين او يمكن ذلك اى
كون ذلك المعنى الواحد متعددا فعلى الاول لا بد ان يكون
مصداقه واحدا شخصيا لا شريك له بالضرورة وهو ثبوت
المطلوب وعلى الثانى فلا بد ان يكون ذلك التعدد اما
بالنوع او بالتشخص بان يكون معنى جنسيا او نوعيا وحاصل حاصل الدليل
الدليل حينئذ ان الوجود الحقيقى الذى هو مراد من

واجب

واجب الوجود ان كان متعددا اما بالانواع او بالاشخاص
فصيرورته فردا خاصا اما الذات ذلك المعنى فيستلزم
الانحصار فى فرد ضرورة واما لغيره فيكون الواجب
الوجود الحقيقى المتعين محتاجا الى غيره هذا خلف فثبت
وحدة الوجود الموجود بنفس ذاته الثابت لذاته ولزم من
ذلك ان يكون كل حقيقة موجودة غيره ممكنة منتهية
اليه فى وجودها صادرة عنه اما بلا واسطة او بواسطة
فيكون الوجود فايضا منه على جميع الموجودات فيكون
انبساط الوجود على هياكل الموجودات بهذا النحو لا
على الوجه الذى توهمه الصوفية وسموه كشفا ومكاشفة
ولعلهم كانوا بصدد بيان هذا المعنى ولم يبينوا ذلك
خوفا من الطلاب فاحالوه على الذوق والكشف والا
فظاهر كلامهم غلط صريح وامر فظيع شنيع يضحك به
الصبيان يبعد ان يتفق جمع كثير من اعاظم العلماء عليه
وهم اساطين الحكمة واساتيد هذا العلم مثل صاحب المحاكمات
فى الهيات كتابه والسيد الشريف والفاضل الخفرى و

الفاضل الدواني في كثير من تصانيفه وكذا كثير ممن تاخر
منهم من الفضلاء الذين لهم توغل في العلوم الحكمية والله
اعلم بحقايق الامور فنبصر وبطريق اخر نقول بعد ما ثبت
ان وجوب الوجود لا يمكن ان يكون من الاعراض اللازمة
بل لابد ان يكون له معنى واحد ويكون امرا ثابتا محققا
في الخارج لا يخلو اما ان لا يمكن جواز التعدد في هذا المعنى
اصلا بل يكون جزئيا حقيقيا ممتنع الصدق على كثيرين
الى آخر ما ذكرناه الخامسة ان يكون وجوب وجوده تعالى
بنفس ذاته وعين ذاته والا فلا يخلو اما ان يكون وجوب
وجوده امرا عرضيا اعتباريا انتزاعيا غير موجود في الخارج
او امرا موجودا في الخارج ونفس الامر وعلى الاول فلا
يخلو اما ان يكون للذات وجوب وجود خاص يكون
عين ذاته ونفس ذاته ويكون مصححا لانتزاع هذا الامر
العرضي الغير الموجود في الخارج كما في الوجود الخاص
بالنسبة الى الوجود المطلق كما هو مذهب الحكيم
او لا يكون كذلك وعلى الاول يثبت المطلوب ولا يمكن

اثبات التوحيد بطريق اخر

المقدمة الخامسة

ان يكون

ان يكون له شريك والا لزم التركيب كما عرفت ذلك
في المقدمة الرابعة لانه لو فرض ذات اخر ولو كان
له وجوب وجود خاص يكون عين ذاته فلا يخلو اما ان
يكون بينهما اشتراك في ذاتي او عرضي وكلاهما ممتنع
اما الاول فلانه يلزم التركيب واما الثاني فلما عرفت
في المقدمة الرابعة وعلى الثاني يلزم ان يكون وجوب
وجوده تعالى امرا اعتباريا انتزاعيا غير موجود في الخارج
وينقطع بانقطاع الاعتبار هذا خلف وعلى الثاني اي
يكون امرا موجودا في الخارج ونفس الامر فمع قطع النظر
عن تركيب الواجب نقول ان هذا الواجب نفسه لا يخلو
اما ان يكون وجوبه بنفسه او بوجوب اخر او بسبب ذات
الواجب تعالى والاقسام باسرها باطلة اما الاول
فلانه يلزم ان يكون الوجوب واجبا لذاته مع انه صفة
محتاجة الى الغير واما الثاني فلانا نقلنا الكلام الى
هذا الوجوب الاخر ونردد وهكذا الى غير النهاية وهو
باطل واما الثالث فلانه يلزم ان لا يكون متصفا بالوجوب

فی مرتبة الذات وهو ظاهر ویلزم ایضا ان یکون الوجوب
معلولا للغیر فلا یکون وجوب ذاتی اصلا وهو باطل الانهم
قسموا کیفیة نسبة المحمول الی الموضوع الی الوجوب
الذاتی والامکان الذاتی قسمة حقیقیة لایمکن الاجتماع
بین الاقسام لا فی الصدق ولا فی الکذب بل یکون الصادق
ابدا واحدا منها وحصرا واحصرا عقلیا دایرا بین النفی و
الاثبات بحیث لایمکن عدم فرضها فافهم وایضا یلزم
ان یکون الشیء الواحد قابلا وفاعلا وهو کما تری واذا
کان کذلک فتحصر فی ان یکون الوجوب عین ذاته الحق
تعالی یعنی ان ذاته بذاته الذی هو مجرد الوجود یکون
مصداقا او مصححا لصدق الوجود باعتبار والوجوب
باعتبار اخر والتعین باعتبار اخر وهکذا سایر صفاته
مثلا عالم باعتبار وعالم باعتبار کما ذکروا فی الکتب المذکورة
ومن هیهنا یظهر معنی کلامه علیه الصلوة والسلام
وکمال توحیده نفی الصفات عنه واذا عرفت هذه
المقدمات وثبت توحیده تعالی فنشتغل الان الی دفع

قال الشیخ فی الثالثة من الهیات الشفاء فنقول ان الوجود بعد ذکر مقدمات وجوب الوجود لا یمکن ان یکون وجوب الوجود للماهیات من العلل اللازمة للماهیة حینئذ یکون فان تلک الماهیة الوجود فیکون سبب الوجوب متعلقا بسبب وجوب الوجود وجوب الوجود بوجوب فلا یکون وجوب الوجود فان وجوب بذاته ثم مع ذلک فانه اذا الوجود من العوارض لم یکن بد الانطلاق ماهیة بل کان الشیء کانسان او شجر او سماء او ماء او غیر ذلک مما قد علمت ان الوجود ووجوبه غیر داخل فی ماهیته کان لازما له کالخاصة والعرض العام لا کالجنس والفصل واذا کان لازما کان تابعا غیر متقدم و التابع معلول فکان وجوب الوجود معلولا فلم یکن وجوب الوجود بالذات انتهی وقد اخذناه کلامه منه

الشبهة

الشبهة المشهورة المنسوبة الی ابن کمونة الموردة علی
بیان التوحید بدون الابتناء علی مذهب المتالهین و
المتصوفة فنقول وبالله التوفیق والاعتصام وعلیه
التوکل والتکلان ان شبهته انه لم لایجوز ان یکون فی
الوجود واجبان ویکون حقیقة کل منهما مغایرة لحقیقة
الاخر ویکون تعین کل واحدة من تینک الحقیقتین مغایرا
لتعین الاخر ولا یکون بین تینک الحقیقتین اشتراک فی
معنی ذاتی ولا عرضی موجود فی الخارج بل فی الامر المنتزع
الذی هو وجوب الوجود فلا یلزم ترکیب فی الواجب ولا
احتیاج الی الغیر فنقول فی جوابه انا بینا ان واجب الوجود
یجب ان یکون حقیقته نفس الوجود القائم بذاته الثابت
لنفسه بحیث یصدق علیه الوجود باعتبار کونه مصحح صدق ومعنی
موجود علیه کما ان الممکنات مصحح صدق موجود علیها امر
زاید علی حقایقها وهو الوجود الزاید علی ذواتها ففی الواجب
تعالی نفس حقیقته قائم مقام الامر الزاید فی الممکنات بل ذلک
الامر الزاید فی الممکنات فایض من نفس حقیقة الواجب تعالی بالارادة والاختیار

دفع الشبهة المشهورة المنسوبة الی ابن کمونة

بمعنى العلم بالمصلحة الّذى هو عين ذاته وتعين واجب
الوجود ايضا يجب ان يكون عين ذلك الوجود والّا لزم
المفاسد المذكورة سابقا فاذا كان حقيقة الوجود
الواحد القايم بذاته متعيّنة بتعين واحد بنفس ذاته
فلا يمكن توهم كونه متعدّدا ولا توهّم كون حقيقة كلّ
منهما مباينا للاخر وكون وجوب الوجود منتزعا بل يجب
ان يكون وجوب الوجود بالمعنى الّذى بيّنّا وفسّرنا وشرحنا
عين ذاتهما وهذا المعنى الّذى ادركنا وشرحنا وهو
الوجود القآئم بذاته الثّابت لذاته وان لم يكن كنه
ذاته تعالى لكن يتميّز لنا بهذا المعنى حقيقته عن جميع
الحقايق الّتى هى غيرها فانّا اذا علمنا بسبب ادراك هذا
المعنى انّ كلّ حقيقة من الحقايق الّتى هى غير حقيقة الوجود
لا يمكن ان يكون واجبا لوجود فلزم انحصار احتمال
وجوب الوجود فى هذه الحقيقة المتميّزة عند ناعن
جميع ما عداها فتعيّن فى عقلنا حصر احتمال وجوب
الوجود فى هذه الحقيقة واذا اثبتنا انّ هذه الحقيقة

الممتازة عند ناعن ساير الحقايق يجب ان تكون تعينها بنفس
ذاتها لا بامر غير ذاتها فلا يمكن ان يكون هذه الحقيقة جنسيّة
يكون لها تخصّص وتحصل بالفصول او نوعيّة يكون تخصّصها
بالتعيّنات والتّشخّصات لانّ الفصول والتّشخّصات
يكون البتّة مغايرة لهذه الحقيقة فلا يكون واجبة الوجود
فلزم ان يكون هذه الحقيقة متشخّصة بذاتها منحصرة فى
فرد واحد ويكون جميع ما عداها هذه الحقيقة ممكنة محتاجة
الى هذه الحقيقة فى ان يفيض الوجود وينبسط الوجود
من هذه الحقيقة فثبت وحدة الوجود الصّرف الغير
المشوب بحقيقة غيرها لا وحدة الوجود المطلق الشّامل
للوجود الصّرف والوجود الثّابتة للحقايق فظهر من
هذا الشّرح والبيان منشا اشتباه القائلين بوحدة
الوجود واندفع شبهة ابن كمونة بدون الابتنآء على
مذهبهم فان قلت فما تقول فى الوجود المطلق الّذى هو
شامل للواجب والممكن اهو عين ذاته ام هو امر زايد على ذاته
فان كان عين ذاته لزم القول بما قال الصّوفيّة وان كان

تحقيق لطيف يندفع به اكثر الشكوك والشبهات

زايدا على ذاته لزم ان لايكون الواجب تعالى فى مرتبه
ذاته موصوفا بهذا المعنى لم يكن موجود الان العقل حكم
بان الشئ اذا لم يكن متصفا بالوجود لم يكن له بد من ان
يتصف بالعدم لاستحالة ارتفاع النقيضين قلنا اذا
لم يكن هذا الامر العام حاصلا فى مرتبة ذاته لايلزم
اتصافه بالعدم واذا لم يكن شئ من افراده حاصلا فى
مرتبة ذاته تعالى واما اذا كان فردا من افراده حاصلا
فى مرتبة ذاته وهو الوجود القائم بذاته الثابت لنفسه
العارى عن جميع الماهيات المغايرة لاصل طبيعة الوجود
فلايلزم اتصافه بالعدم فان قلت كيف يمكن ان يكون
فردا من افراد الوجود المطلق حاصلا فى مرتبة ذاته و
لايكون الوجود المطلق حاصلا فى ضمن ذلك الفرد فى
مرتبة ذاته مع انه يلزم من ذلك وجود الخاص بدون العام
وانه محال لمنافاته بمعنى العموم والخصوص فنقول اذا
كان العام ذاتيا للخاص حاصلا فى مرتبة من المراتب وجب
ان يكون العام ايضا فى تلك المرتبة حاصلا فى ضمن ذلك

الفرد واما اذا كان العام اعتباريا منتزعا من افراده
الخاصة فلايلزم من حصول فرد من افراده فى مرتبة ذات
الشئ حصول العام فى تلك المرتبة والسر فى ذلك ان
الامور الاعتبارية ليس لها تحقق ما لم يعمل العقل نوعا
من العمل وهو انتزاع العقل فما لم يعمل العقل ذلك العمل
لم يكن ذلك الامر الاعتبارى متحققا ففيما نحن فيه الخاص
وهو وجود الواجب تعالى القائم بذاته الثابت لنفسه
ذاته المعرى عن جميع التعينات والقيود والماهيات
حاصل فى مرتبة ذاته لكن ما لم يلاحظ العقل ذلك الامر
الخاص المباين لجميع الماهيات الممكنة ولجميع وجوداتها
ولم يقايس بين ذلك الوجود القائم بذاته الغير العارض
لشئ من الماهيات وبين الوجودات العارضة للماهيات
الممكنات ولم يعتبر المفهوم المردد بين ذينك الامرين
لم يمكنه اثبات مفهوم عام شامل للوجودين فان الوجودين
غير مشتركين فى امر ذاتى ولا فى امر عرضى خارجى موجود
فى الخارج بل اشتراكهما فى هذا المفهوم المردد الذى

منتزعة بمقايسته بين وجود الواجب والممكن فما لم يقايس
بينهما لم يحصل امر مشترك اصلا فان الوجود الواجبي و
الممكني متخالفان من حيث الذات وليس ايضا لهما اشتراك
فى امر عرضى موجود فى الخارج اصلا بل هما متخالفان فى
الخارج من كل وجه فان قلت فعلى هذا يلزم الاشتراك
اللفظى فى لفظ الوجود لانه ليس بين الواجب والممكن
اشتراك فى مفهوم من المفهومات الواقعية اصلا قلنا
لا يلزم من قولنا الاشتراك اللفظى بل مخالفة ماهية
وجود الواجب ووجود الممكنات وعدم اشتراكهما
فى امر عارض موجود فى الخارج وهذا لا يستلزم عدم
اشتراكهما فى شئ من المفهومات فان المفهومات الانتزاعية
الاعتبارية ايضا نوع من المفهومات واذا كان الواجب
والممكن مشتركين فى هذا القسم من المفهومات يكون
بينهما اشتراك معنوى البتة ويمكن ايضا ان يقرر
هذه الشبهة مع جوابه بطريق اخصر واوضح على وجه
يندفع الاشكالات بحذافيرها ونزيد لذلك بيانا لعظم

تقرير الشبهة بوجه اخصر

هذا المطلب الجليل اذ لو لم يثبت ذلك لم يثبت اكثر المطالب
العظيمة لابتنائها على ذلك فينبغى الاهتمام فيه واثباته
بوجوه متعددة فنقول وبالله التوفيق ان قلت لم لا يجوز
ان يكون للوجود المطلق حصتان مختلفتان بتمام الحقيقة
قائمتان بالذات بسيطتان مجهولتا الكنه كل منهما
واجب الوجود بذاته ويكون مفهوم وجوب الوجود
المطلق منتزعا منهما مشتركا بينهما بالاشتراك المعنوى
اشتراكا عرضيا وحمل هذا المفهوم عليهما وثبوته وعروضه
لهما نظرا الى ان كل ما يغاير الشئ فثبوته وعروضه او حمله
او ما شئت فسمه يحتاج الى علة اما نفس كل واحد من
ذلك الحصص ان جوزنا ان كون صدق الوجود المطلق
والوجوب المطلق معللا بذاته التى هى الوجود الخاص و
الوجوب الخاص او انه من قبيل الذاتيات بالنسبة اليه
فلا يحتاج الى علة ان لم يجوز ذلك فحينئذ لم يثبت التوحيد
ولا بد لنفيه من دليل بين ويمكن ان يكون الشبهة المشهورة
المنسوبة الى ابن كمونة المسمية بافتخار الشياطين نشات

جواب تلك الشبهة لا تخلو [illegible]

من ذلك قلت مفهوم وجوب الوجود المطلق لا يخلو اما
ان يكون مصداقه ومطابق حمله ومنشا انتزاعه واقتضآء
في نفسه في حد ذاته نفس ذات واحد من تلك الحصتين و ذاته
عين ذاته من دون اعتبار حيثية اخرى اية حيثية كانت
او نفس ذات كل واحد منهما جميعا كذلك او لا يكون كذلك
وذلك اما بان يكون وجوب وجوده بسبب امر عارض او
مبدا خارج واما بان يكون نفس ذلك المفهوم غير مقتضى
لشئ اصلا بل يكون كل واحد من تلك الحصتين بذاته مقتضيا
لذلك المفهوم بان يكون ذلك المفهوم واحدا بالعموم و
يقتضيه اشياء كثيرة كلها بذواتها وتلك الحرارة تقتضيها
النار لذاتها والنور لذاتها والحركة لذاتها والاقسام كلها
باطلة وممتنعة سوى القسم الاول اما عدم بطلان القسم
الاول فلانه لو كان ذلك المفهوم مصداقه ومطابق حمله
ومنشا انتزاعه واقتضآء ذاته في نفسه وفي حد ذاته
نفس ذات واحد من تلك الحصتين وعين ذاته من دون
اعتبار حيثية اخرى اية حيثية كانت فيكون كل ما هو

واجب

واجب الوجود هذا بعينه ومنحصرا فيه وهو ثبوت المطلوب
اى التوحيد اذ لو وجد في حصة اخرى غيرها لكان خلاف
الفرض واما امتناع القسم الثاني وهو انه نفس ذات
كل منهما جميعا كذلك فلان المعنى الواحد لا يمكن ان يكون
مطابق صدقه ومصداق حمله واقتضآء ذاته حقايق
مختلفة غير مشترك في ذاتي فان نسبة الوجوب اليهما
على ذلك التقدير نسبة المعاني المختلفة المصدرية
الذاتية الى الماهيات كنسبة الانسانية الى الانسان
والحيوانية الى الحيوان من حيث انها منتزعة من نفس تلك
الماهيات بدون صفة اخرى واعتبار اخر فالضرورة
قاضية بان الانسانية مثلا لا يمكن ان ينتزع من انواع
مختلفة غير مشتركة في ذاتي بل لا بد ان ينتزع من امر هو
في حد نفسه انسان وكذا مثل الحيوانية لا يمكن ان ينتزع
من مختلفات الحقايق بتمام الذوات بلا جامع ذاتي بل لا بد
ان يكون المنتزع منه لها امرا هو في حد ذاته حيوان وان
كان مشتملا على شئ اخر وهكذا وجوب الوجود اذا انتزع

من حقيقة شئ فلابد ان يكون حقيقته حقيقة وجوب
الوجود وذاته نفس واجب الوجود لاشئ اخر غير واجب
الوجود بل يلزمه وجوب الوجود او واجب الوجود فظهر
وتبين ان وجوب الوجود لا يمكن ان يكون من الاعراض
اللازمة لاشياء لها ماهية غير معنى واجب الوجود
وبما قررنا فى ذلك يظهر امتناع القسم الرابع ايضا وهو
ان يكون نفس ذلك المفهوم غير مقتضى لشئ اصلا بل ان يكون
كل واحد من تلك الحصتين بذاته مقتضيا لذلك المفهوم
بان يكون ذلك المفهوم واحدا بالعموم ويقتضيه اشياء
كثيرة كلها لذواتها كالحرارة يقتضيها النار لذاتها
والنور لذاتها والحركة لذاتها لانه لا يمكن ان يكون حقايق
مختلفة غير مشتركة فى ذاتى تقتضى معنى واحدا ويكون
مطابق صدقه ومصداق حمله بل لابد ان يكون تلك
الحقايق مشتركا فى امر ذاتى ليكون نسبة وجوب الوجود
الذى يكون على ذلك التقدير نسبة المعانى المصدرية
الذاتية الى الماهيات منتزعة من نفس تلك الماهيات

بدون

بدون صفة اخرى واعتبار اخر واذا كان كل واحد منهما
مشتركا فى امر ذاتى يلزم التركيب وذلك بخلاف الحرارة
فانها ينتزع من كل ماهية باعتبار وصفة فيمكن ان ينتزع
الحرارة من انواع مختلفة غير مشتركة فى ذاتى ولا يمكن
ذلك فى وجوب الوجود والا لزم ان يكون واجب الوجود
واجبا من جميع جهاته هذا خلف ويمكن ان يقال ان الحرارة
ينتزع من ماهيات مختلفة وانواع مختلفة غير مشتركة
فى ذاتى ولا يلزم محذور هنا اصلا لان المحذور الذى
يلزم فى ما نحن فيه هو التركيب ولزوم التركيب فى الحرارة
بالنسبة الى ماهيات مختلفة ليس بمحذور وهذا وقد
عرفت سابقا فى بيان ان الوجود الخاص الذى هو عين
ذات البارى تعالى لابد ان يكون معنى واحدا حقيقيا
غير متعدد وانه لا ينتقض بالوجود المطلق الذى
ينتزع من حصص الوجود وافراده التى فى الممكنات
ومن ذات البارى تعالى على ما هو راى الحكماء كما لا يخفى
واما امتناع القسم الثالث وهو ان يكون وجوب وجودها

بسبب امر عارض او مبدا خارج فلانه يلزم ان يكونا
ممكنين اذ لا نعنى بالممكن الا ما لا يكون فى حد نفسه
موجودا او واجبا بل بسبب امر عارض او مبدا خارج هذا
فافهم ويمكن اثبات التوحيد بطريق اخصر بان يقول بعد
ما ثبت ان الوجود الخاص الذى هو عين ذات الواجب
تعالى معنا حقيقيا واحدا والمعنى الواحد الحقيقى سوآء
كان معنى جنسيا او نوعيا تعينه اما بذاته فيلزم انحصاره
فى فرد واما بغيره فيلزم حينئذ محذوران احدهما ان
يكون الفرد المعين من الواجب الوجود محتاجا الى
الغير وهو محال كما ذكرنا وثانيهما ان يكون هذا الامر
الحقيقى فى تعينه محتاجا الى الغير وهو ما لم يتعين
لم يتحقق فيكون فى تحققه محتاجا الى الغير مع ان
التحقق والموجودية به وهو الموجود الحقيقى ولا يمكن
حينئذ القول بان هذا الغير لعله يكون عين الفرد
فلا يلزم محذور لان الفرد ان كان عين هذا الامر الحقيقى
فكيف يكون غيرا وان كان غيره فلا يجوز ان يكون سببا

اثبات التوحيد بطريق اخصر

لتحقق

١٧١

لتحقق هذا الامر الحقيقى اذ الموجود الحقيقى حينئذ
يكون هذا الفرد لا هذا الامر وهو خلاف الفرض فتأمل
وكن على بصيرة وخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين

تمت الرسالة كتبه مع تراكم افواج العوائق فى شهر
ذيقعدة جعفر ابن محمد حسين كاتب
كلام الله عفى عنهما فى عام
١٢١١
سنه